

يترأس «الميزانيات» وعضو «حقوق الإنسان»

سؤال و33 اقتراحاً بقانون .. حصاد النائب عدنان عبد الصمد في دور الانعقاد الأول



عدنان عبد الصمد

17 لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية (لا يجوز بأية حال أن يبقى المقيوض عليه محبوساً مدة تزيد على أربعة وعشرين ساعة بدون أمر كتابي من المحقق بحبسه احتياطياً) – تعديل المادة 2 من القانون رقم 79 لسنة 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة (الأثمان التي تدفع مقابل الحصول على الخدمات والسلع التي تقدمها الهيئات والمؤسسات العامة ذات الميزانية المحقة والمستقلة) – تعديل بعض أحكام القانون رقم (67) لسنة 2015 في شأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان (يخضع الرئيس ونائبة قبل ترشيحهما إلى جلسة تقييم كفاءة ويقدم تقرير بذلك إلى رئيس مجلس الأمة)

الأسئلة

وجه النائب عدنان عبد الصمد سؤالاً واحداً للوزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عن استفسارات عن أسباب استبعاد 130 مواطناً ومواطنة سبق أن تم قبول تعيينهم في إدارة الخبراء بالوزارة، وأسماؤه الـ 300 مواطن ومواطنة المقيولين في التعيينات قبل تشكيل اللجنة ونتائج اختباراتهم والمقابلات الشخصية وكشف بأسماؤه الـ 170 مواطناً ومواطنة الذين تم اعتماد تعيينهم بعد قرار اللجنة.

(20 عاماً) – تعديل بعض أحكام القانون رقم (114) لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين (تسري أحكام هذا القانون على المواطنين البالغات 40 سنة ميلادية غير العاملات والمواطنات اللاتي يتلقين مساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية) – العقوبة البديلة عن الحبس في الجنح. – تعديل بعض أحكام القانون رقم (16) لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء (الإفراج تحت شرط عن كل محكوم عليه بالحبس قضي ثلاثة أرباع المدة المحكوم عليه إذا كان حسن السيرة والسلوك) – إضافة مادة جديدة برقم (18 مكرراً) إلى القانون رقم (12) لسنة 2011 في شأن المساعدات العامة (تصرف مساعدة خاصة مقدارها مائة دينار كويتي شهرياً لنزلاء السجن المركزي والعمومي) – تعديل نص المادة الأولى من القانون رقم (47) لسنة 2005 في شأن إعادة تعيين أعضاء هيئة التدريس السابقين بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب إلى العمل (المساواة بين أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب مع الباحثين العلميين في معهد الكويت للأبحاث العلمية) – تعديل بعض أحكام القانون رقم

– تنظيم عمليات التدقيق المحاسبي لمراقبي الحسابات الخارجيين بالجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة – تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2017 (أربعة آلاف شخص) – تجنيس أبناء الكويتيات المتزوجات من أزواج لا يحملون الجنسية الكويتية. – الأحوال الشخصية الجعفرية – تأسيس شركة مساهمة تزاوّل نشاط التامين التكافلي الاجتماعي. – تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية (البديل الإستراتيحي) – الحقوق القانونية والمدنية لغير محددتي الجنسية. – تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (67) لسنة 1980 بإصدار القانون المدني (اتحاد المالك) – إضافة بند جديد برقم (عاشراً) إلى المادة (43) من القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة (لجنة حقوق الإنسان والحريات العامة) – تعديل بعض أحكام الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التامينات الاجتماعية (انتهاء خدمة المؤمن عليها إذا كانت مدة اشتراكها في هذا التامين لا تقل عن (25) عاماً أو بلغت سن (45) عاماً وكانت مدة اشتراكها لا تقل عن

المرخصة أو المعتمدة. – تعديل الفقرة الأولى من المادة (30 مكرراً) من الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التامينات الاجتماعية (الجنسية الكويتية) – تنظيم الوظائف القيادية بالدولة (الوظائف المدنية) – زيادة المرتبات والمعاشات التقاعدية ومراجعتها. – إضافة فقرة ثانية إلى المادة (الأولى) من القانون رقم (104) لسنة 2013 في شأن إنشاء صندوق دعم الأسرة (القروض) – تعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية (يكتسب الجنسية الكويتية كل من بلغ سن الحادي والعشرين من أو لا ولد الكويتية من زوج غير كويتي) – إنشاء ديوان المظالم. – تعارض المصالح وقواعد السلوك العام. – تعديل بعض أحكام القانون رقم 2 لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الزمة المالية (زيادة الثروة أو الانقاص منها في التزامات عضو مجلس الأمة) – تعديل المادة (147) من القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة (شهود موظفي الحكومة)

ربيع سكر في إحصائية لمجلس الأمة تبين أن النائب عدنان عبد الصمد قدم خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر سؤالاً واحداً واقتراحاً بقانون و33 اقتراحاً الصمد لجنة الميزانيات والحساب الختامي كما يشارك كعضو في لجنة حقوق الإنسان ، و” الوسط ” تنشر الأعمال البرلمانية للنائب عبد الصمد في دور الانعقاد الأول وفق تقرير مجلس الأمة .

الاقتراحات بقوانين

يبلغ إجمالي المقترحات بقوانين التي تقدم النائب بها عدنان عبد الصمد 33 اقتراحاً بقانون جميعها مشاركاً فيها بعض زملائه النواب جاءت كالتالي: – حماية الرواتب والمعاشات التقاعدية ومكافآت نهاية الخدمة للمواطنين المقترضين (الحجز على الراتب الشهري أو المعاش التقاعدي) – إنشاء صندوق سيادي للمتقاعدين (صندوق المتقاعدين السيادي) – منح المواطنين العاملين في جميع قطاعات الدولة مكافأة تقاعد. – تكافؤ الفرص. – إنشاء هيئة المواصفات والمقاييس والجودة. – تجريم انتحال الصفات أو الألقاب المهنية أو العلمية غير

يشغل منصب أمين سر المجلس وعضو في 3 لجان برلمانية

3 أسئلة و35 اقتراحاً بقانون .. حصاد النائب

عودة الرويعي في دور الانعقاد الأول



د.عودة الرويعي

قدم النائب د. عودة الرويعي خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر 3 أسئلة و35 اقتراحاً بقانون و7 اقتراحات برغبة.

ويشارك الرويعي كعضو في كل من اللجنة التعليمية ولجنة الميزانيات والحساب الختامي ولجنة ذوي الاحتياجات الخاصة ولجنة المقيمين بصورة غير قانونية ولجنة دراسة محاور استجوابي رئيس الوزراء.

الاقتراحات بقوانين

ويبلغ إجمالي المقترحات بقوانين التي تقدم بها النائب د. عودة الرويعي 35 اقتراحاً بقانون منها اقتراحان مفردان و33 مشاركاً فيها بعض زملائه النواب جاءت كالتالي:

إضافة بند جديد برقم ج إلى المادة 3 من القانون رقم 12 لسنة 2011 في شأن المساعدات العامة.

رعاية الموهوبين. – تعديل بعض أحكام القانون رقم 28 لسنة 2011 بشأن منح أعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدلات ومكافآت. – تنظيم مهنة المحاماة. – تكافؤ الفرص. – إنشاء هيئة المواصفات والمقاييس والجودة.

تعديل بعض أحكام قانون التامينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم 1976 / (القرض الحسن)

تجريم انتحال الصفات أو الألقاب المهنية أو العلمية غير المرخصة أو المعتمدة. – تعديل الفقرة الأولى من المادة (30 مكرراً) من الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التامينات الاجتماعية (الجنسية الكويتية) – تنظيم الوظائف القيادية بالدولة / الوظائف المدنية.

زيادة المرتبات والمعاشات التقاعدية ومراجعتها. – إضافة فقرة ثانية إلى المادة (الأولى) من القانون رقم (104) لسنة 2013 في شأن إنشاء صندوق دعم الأسرة (القروض)

تعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية (يكتسب الجنسية الكويتية كل من بلغ سن الحادي والعشرين من أو لا ولد الكويتية من زوج غير كويتي)

إنشاء ديوان المظالم. – تأسيس شركة مساهمة تزاوّل نشاط التامين التكافلي الاجتماعي.

تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية (البديل الإستراتيحي) – الحقوق القانونية والمدنية لغير محددتي الجنسية.

تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (67) لسنة 1980 بإصدار القانون المدني (اتحاد المالك)

تعديل بعض أحكام الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التامينات الاجتماعية (انتهاء خدمة المؤمن عليها إذا كانت مدة اشتراكها في هذا التامين لا تقل عن (25) عاماً أو بلغت سن (45) عاماً وكانت مدة اشتراكها لا تقل عن 20 عاماً) – تعديل بعض أحكام القانون رقم (114) لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين (تسري أحكام هذا القانون على المواطنين البالغات 40 سنة ميلادية غير العاملات والمواطنات اللاتي يتلقين مساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية) – تعديل البند (9) من المادة (32) من المرسوم

يترأس لجنة الشؤون الخارجية

42 سؤالاً و15 اقتراحاً بقانون .. حصاد النائب

علي الدقباسي خلال دور الانعقاد الأول



علي الدقباسي

قدم النائب علي الدقباسي خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر 42 سؤالاً و15 اقتراحاً بقانون و3 اقتراحات برغبة.

ويترأس الدقباسي لجنة الشؤون الخارجية، فيما شارك في تقديم طلبات المناقشة التي تتعلق بقضية حلب، والإدعاءات الملبوينة والقضية الإسكانية.

الاقتراحات بقوانين

ويبلغ إجمالي المقترحات بقوانين التي تقدم بها النائب علي الدقباسي 15 اقتراحاً بقانون منها 7 اقتراحات منفردة و8 اقتراحات مشاركاً فيها بعض زملائه النواب جاءت كالتالي:

تعديل بعض أحكام القانون رقم 24 لسنة 1979 في شأن الجمعيات التعاونية (يكون لكل جمعية تعاونية مجلس إدارة يدير شؤونها يتكون من تسعة أعضاء) – تعديل المادة (26) من المرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية (يجوز للموظف أن يزاول الأعمال التجارية أو الصناعية أو المهنية) – تعديل بعض أحكام القانون رقم (14) لسنة 1992 بمنح زيادة في العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والمساعدات العامة (تصرف علاوة اجتماعية للكويتيين العاملين في الدولة والمتقاعدين عن أولادهم خمسة وسبعين دينار شهرياً)

إضافة مادة جديدة برقم (22 مكرراً) إلى المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن حقوق المدنية (يجوز منح أحد الزوجين تفرغاً أسبوعياً لرعاية أبنائهم مدة ستة)

تعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المعاق الذي أجبر على التقاعد بقرار من المجلس الطبي)

تعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (يجوز منح المعاق الذي لم يتزوج سكناً خاصاً) – إضافة فقرة جديدة إلى البند (15) من المادة (1) من القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (صلاحية بطاقة الإعاقة)

إغفاء بعض الفئات من الرسم. – تعديل بعض أحكام الأمر الأميري بالقانون رقم 61 لسنة 1976 بإصدار قانون التامينات الاجتماعية (انتهاء خدمة المؤمن عليها)

تعديل المادة الثانية من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية (يكون كويتياً كل من ولد في الكويت أو في الخارج لآب أو أم كويتية)

تعديل الفقرة الثانية من المادة (20) من القانون رقم (21) لسنة 1962 بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي (يجوز نقل الموظفين المعيّنين بكاردر الوظائف المدنية العامة بوزارة الخارجية على وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي بما يعادل درجتهم الوظيفية دون انقصاص) – تحديد وخفض تكلفة استقدام وتشغيل العمالة المنزلية.

تكريم شهداء الكويت. – إعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة (تقسيم الكويت إلى ست دوائر انتخابية ولكل ناخب حق الإدلاء بصوته لعدد المرشحين المحدد لللائحة المعنية) – تعديل المادة 2 من القانون رقم 114 لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين (المواطنين المتقاعدين المسجلين

ووزير الصحة، فسال وزير الداخلية عن عدد قضايا المخدرات أو التعاطي خلال السنوات الخمس الماضية وإنجاز معاملات الوزارة عبر الأنظمة الآلية الإلكترونية من خلال الإنترنت وعدد الموظفين غير الكويتيين العاملين في الوزارة. وسأل وزير الصحة عن الأسباب التي حالت دون تعيين وتحويل إقامة المرضين على الوزارة وضبط أدوية مغشوشة خلال عامي 2015 و2016 والسعة السريرية لمرکز بديرية الأحد ومركز مكي جمعة.

ووقد سأل وزير الدولة لشؤون الإسكان وزير الدولة لشؤون الشؤون الاجتماعية والعمل وزير الدولة لشؤون الاقتصادية عن إنجاز معاملات المعاقين عبر الأنظمة الآلية الإلكترونية من خلال الإنترنت والية اختيار رؤساء مجالس الإدارات في الجمعيات التعاونية التي يتم لها وعد الموظفين غير الكويتيين العاملين بالوزارة وأسماؤه أعضاء لجنة التفتلعات التابعة للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة منذ إنشائها. وسأل وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل عن مناقصات شركة الخطوط الجوية الكويتية لعام 2016 ونسخة من القرار أو القانون الذي منعت بموجبه الهيئة العامة للقوى العاملة من إصدار شهادة لمن يهيمه الأمر مجلس إدارة نقابة القانونيين وتقديم طلب عقد جمعيات عمومية غير عادية للمجالس السابقة لنقابات العاملين في (بلدية الكويت ووزارة الإعلام ووزارة الكهرباء والماء ووزارة المواصلات ووزارة الصحة) ومناقصات شركة الخطوط الجوية الكويتية لعام 2016 وأسماؤه أعضاء مجلس الإدارة بها وسياسة (الإحلال (التكويت) بالشركة مع إحصائية وعدد مديري المحطات بالخارج.

بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وربات البيوت الكويتيات)

الأسئلة

وجه النائب علي الدقباسي 42 سؤالاً إلى جميع الوزراء بالإضافة إلى سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك الذي وجه إلى سموه سؤالاً عن تنوع مصادر دخل الدولة. وقدم 11 سؤالاً للوزير الشؤون الاجتماعية والعمل وزير الدولة لشؤون الاقتصادية عن إنجاز معاملات المعاقين عبر الأنظمة الآلية الإلكترونية من خلال الإنترنت والية اختيار رؤساء مجالس الإدارات في الجمعيات التعاونية التي يتم لها وعد الموظفين غير الكويتيين العاملين بالوزارة وأسماؤه أعضاء لجنة التفتلعات التابعة للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة منذ إنشائها.

وسأل وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل عن مناقصات شركة الخطوط الجوية الكويتية لعام 2016 ونسخة من القرار أو القانون الذي منعت بموجبه الهيئة العامة للقوى العاملة من إصدار شهادة لمن يهيمه الأمر مجلس إدارة نقابة القانونيين وتقديم طلب عقد جمعيات عمومية غير عادية للمجالس السابقة لنقابات العاملين في (بلدية الكويت ووزارة الإعلام ووزارة الكهرباء والماء ووزارة المواصلات ووزارة الصحة) ومناقصات شركة الخطوط الجوية الكويتية لعام 2016 وأسماؤه أعضاء مجلس الإدارة بها وسياسة (الإحلال (التكويت) بالشركة مع إحصائية وعدد مديري المحطات بالخارج.

ووجه 5 أسئلة لوزير المالية عن عدد الموظفين غير الكويتيين العاملين في الوزارة والجهات التابعة وعدد القضايا التي تم ضبطها لمخالفات التهرب الضريبي والإجراءات المتخذة لاسترداد أموال المؤسسة داخل وخارج الكويت وأعضاء مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وقدم 4 أسئلة لكل من وزير الداخلية